

بحار الأنوار

[325] وأما حمله على أن شدة الغضب والاسف حملتها على ذلك - مع علمها بحقية ما ارتكبه عليه السلام - فلا ينفع في دفع الفساد، وينافي عصمتها وجلالتها التي عجزت عن إرتكابها أحلام العباد. بقي هاهنا إشكال آخر، وهو: أن طلب الحق والمبالغة فيه وإن لم يكن منافيا للعصمة، لكن زهدها صلوات الله عليها، وتركها للدنيا، وعدم اعتدادها بنعيمها ولذاتها، وكمال عرفانها ويقينها بفناء الدنيا، وتوجه نفسها القدسية، وانصراف هماتها العالية دائما إلى اللذات المعنوية والدرجات الاخرية، لا تناسب مثل هذا الاهتمام في أمر فدك، والخروج إلى مجمع الناس، والمنازعة مع المنافقين في تحصيله. والجواب عنه من وجهين: الاول: أن ذلك لم يكن حقا مخصوصا لها، بل كان أولادها البررة الكرام مشاركين لها فيه، فلم يكن يجوز لها المداهنة والمساهلة والمحابة وعدم المبالاة في ذلك، ليصير سببا لتضييع حقوق جماعة من الائمة الاعلام والاشراف الكرام. نعم لو كان مختصا بها كان لها تركه والزهد فيه وعدم التأثر من فوته. الثاني (1): أن تلك الامور لم تكن لمحبة فدك وحب الدنيا، بل كان الغرض إظهار ظلمهم وجورهم وكفرهم ونفاقهم، وهذا كان من أهم أمور الدين وأعظم الحقوق على المسلمين. ويؤيده أنها صلوات الله عليها صرحت في آخر الكلام حيث قالت: قلت ما قلت على معرفة مني بالخذلة.. وكفى بهذه الخطبة بينة على كفرهم ونفاقهم. ونشيد ذلك بإيراد رواية بعض المخالفين في ذلك: 10 - روى ابن أبي الحديد (2) - في سياق أخبار فدك - عن أحمد بن _____ (1) في (ك): والثاني. (2) في شرحه على نهج البلاغة 16 / 214 - 215، باختلاف كثير.